



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ١٥/٧/٢٠٠٩ . برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق السامي و جعفر ناصر حسين و أكرم طه محمد و أكرم أحمد بابان وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو التمن وسامي المعموري المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الاتي:

المميز/ احمد سامي العبد وكيله المحاميان حميد الزهيري وكاظم الجبوري
المميز عليهما / ١- وزير المالية /إضافة لوظيفته
٢- رئيس جهاز المخابرات / إضافة لوظيفته

الادعاء

ادعى وكيل المدعي (المميز) لدى محكمة القضاء الإداري انه في عام ١٩٨٨ قام جهاز المخابرات (المنحل) باعتقال مجموعه من أصحاب المطاحن ومن ضمنهم موكلهما (المدعي) بحجة مخالفتهم لتعليمات وزارة التجارة وتمت إحالته الى المحكمة الخاصة في جهاز المخابرات (المنحل) على وفق قرار مجلس قيادة الثورة المنحل المرقم (٣٦٥) لسنة ١٩٩٠ وحكم عليه سبع سنوات مع مصادرة أمواله المنقولة وغير المنقولة وحيث إن الجريمة المرتكبة وان صحت فهي جريمة اقتصادية وليست من اختصاص المحكمة الخاصة في جهاز المخابرات (المنحل) وبتاريخ ٢٨/٥/٢٠٠٨ قدم طلباً إلى وزارة المالية إلا أن الطلب رفض وبتاريخ ١٥/١٠/٢٠٠٨ تظلم المدعي لدى المدعي عليهما (المميز عليهما) إضافة لوظيفتهما وقد رفض التظلم وأقام هذه الدعوى بتاريخ ٢٢/١/٢٠٠٩ ونتيجة المرافعة الحضورية العلنية قررت المحكمة بتاريخ ٨/٤/٢٠٠٩ وبعدد اضبارة ٢٩/ق/٢٠٠٩ حكماً يقضي برد دعوى المدعي مع تحميله المصروفات وأتعاب المحاماة طعن



وكيلا (التمييز) بالحكم بلانحتهما التمييزية المؤرخة ٢٠٠٩/٥/٤ طالبين نقضه
وللأسباب المبينة فيها .

القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن الطعن التمييزي مقدم
ضمن المدة القانونية فقرر قبوله شكلاً ولدى عطف النظر على الحكم التمييز وجد
انه صحيح وموافق للقانون ذلك لان وكيلا التمييز/ المدعي/ قد تظلما من القرار
الصادر بمصادرة وبيع سهام موكلية من المطحنتين الرحاب والريحانة وطلباً إلغاء
مصادرة وبيع سهام المدعي من المطحنتين وذلك في تظلمهما المسير إلى التمييز
عليهما/ المدعى عليهما / إضافة لوظيفتهما بالإنذار المسير إليهما بواسطة دائرة
كاتب العدل في الكرادة والمسجل بعدد عمومي (٤٥٢٢٢) في ١٥/١٠/٢٠٠٨
والمبلغ إلى التمييز عليه الأول إضافة لوظيفته (وزير المالية) بدفتر الزمة في
١٦/١٠/٢٠٠٨ والمبلغ إلى التمييز عليه الثاني (رئيس جهاز المخابرات / إضافة
لوظيفة) بدفتر الزمة في ١٩/١٠/٢٠٠٨ وحيث أن التمييز عليهما لم يبتا في التظلم
خلال مدة ثلاثين يوماً من تاريخ تسجيل التظلم لديهما كما تقضي به الفقرة (و) من
/البند /ثانياً من المادة (٧) من قانون مجلس شوري الدولة رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩
المعدل بالقانون رقم (١٠٦) لسنة ١٩٨٩ إذ أن وكيلا المدعي أقاما دعواهما ودفعا
الرسم القانوني عنها في (٢٢/١/٢٠٠٩) أي بعد انقضاء مدة ستين يوماً من تاريخ
انتهاء مدة الثلاثين يوماً المنصوص عليها في الفقرة (ز) من البند/ثانياً/من المادة
(٧) من القانون المذكور أنفا مما تكون دعواهما واجبة الرد شكلاً دون الدخول في
موضوعها وحيث أن المحكمة انتهت في حكمها التمييز إلى رد الدعوى لعدة أسباب
ومن ضمنها عدم إقامتها خلال المدة المقررة وفقاً لما ورد أنفاً فان حكمها جاء



صحيحاً موافقاً للقانون قرر تصديقه و رد الاعتراضات التمييزية مع تحميل المميز
رسم التمييز و صدر القرار بالاتفاق في ٢٠٠٩/٧/١٥ .

الرئيس
مدحت المحمود

العضو
فاروق محمد السامي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
اكرم طه محمد

العضو
اكرم احمد بابان

العضو
عبود صالح التميمي

العضو
ميخائيل شمشون قس كوركيس

العضو
حسين أبو التمن

العضو
سامي المعموري

توقيع
رئيس المحكمة
٢٠٠٩